بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ان احسن ما يفتتح به المنطق والكلام حمد الله الواحد الذي براء الانام ونصب
جهات دالة على وحدته على وجوه الدهور والاعوام وابهى ما يترنم به البلابل
في الحدايق صلوة من صحت بدرر كلماته الرموز والدقايق وهو محمد المبعوث
بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلايق فهذه تحقيقات شريفة بعبارات رايقة محجبة
تسبق معانيها الاذهان بل تدقيقات غامضة تعجب استماعها الاذان علقتها
على البحث المتداول فيما بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلمين المشتملة على الاشارات
الى لطايف امور لا يلوح عليه اثر الارتياب والمتضمنة على اشياء هن ام الكتاب وقد
كنت متفكرا في مطالبها ومتحيرا في مناظرها ثم لم يكشف من شيء عن رموزها ورفعت
الحجب والستاير عن وجه كنوزها والقلت فيها على نكات لا يهتدى اليها بدون المعالم
الا الالمعي ولا يسترشد بها الا الاوحدي فشمرت عن ساق الجد لاستخراج نفايس درر
قد احتجبت تحت جلابيب عباراته واستكشاف عرايس غرر قد استترت تحت
براقع استعاراته فها انا البها ما سمعته من استاذنا المحقق ومخدومنا المدقق بل على انه ما
اوردنا من فوايد وجدناها من عواشن في رجد الله رسالة جامعة لفوايد لم يسبح
بمثلها الاذهان وحاوية لفوايد لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان فان رزقنا الالباء
فيتقبلها الاذكياء وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق واعلم ان القوم قد اوردوا
في اوايل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا فيه امورا يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة وتبيين

وتبيين في تحصيل الفن ويسمونه بالمقدمة ولقد طولوا فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة
والضبط تسهيلا للمتعلم والمبتدي وكبتها راسا وقصرا على ما هو الفهم ومما منه الا لكان
وكون كتابه للمبتدي الذي يحصل قشرة فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الغفلة
بل غاية امره ان يقصره العلم على حفظها في الكتاب والشيخ لما اراد ان يقتفي اثر القوم
تتميما للفائدة وتكميلا للعائدة اورد ما هو ملخص ذلك البحث ولبه وصدره بالامر بالعلم
اهتماما لشانه لكونه مناط تحقيقات القوم فقال اعلم ايها المسترشد الطالب
ان غرض كل طالب كثرة اي امور متكثرة علما كانت او غيره مدونة او غيره كانية تلك
الكثرة بحيث تضبطها اي تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله
فيها جهة وحدة اي جهة وامر صار سببا لوحدة تلك الامور المتكثرة في ذواتها والمتعددة
في انفسها والحسن بسببها عدها شيئا واحدا ونسبتها باسم واحد وتقويمها بالتدوين
ان كان من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك قد عدوها
علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوه بالتدوين فلا شك ان هناك امرا بسبب
تلك الكثرة وربط به بعضها ببعض وبواسطته الحسن عدها علما واحدا فذلك
الامر هو جهة الوحدة بمعنى جهة صارت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور المتكثرة
فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب فهو تضبطها صفة الكثرة
احترازا عن المسائل المتكثرة المجموعة من عدة علوم متخالفة لانها وان كانت متكثرة في نفسها
احكاما بامور عن اخرى لكن تلك الكثرة ليست مما يستحسن بسببها عد تلك المسائل علما واحدا

على واحد فمن حق طالب كثرة كذلك ان يتصور كلا منها بخصوصها كما ان من حق
طالب امر واحد ان يتصوره بخصوصه وقال ابونا واستادنا صدر المحققين لا زال كاسمه
صدرا للمحققين ما دام العقول امّا من كثرة الاول لها جهة تضبطها وتجعلها واحدا اعتبارا
والقهامات ركة الامور في انها موجودات لكن منها ما اعتبر ضبط تلك الجهة اياها
كالمسائل المشتركة في امر يعتد به كالموضوع والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل الكثيرة
الغير المشتركة في امر يعتد به فقوله تضبطها اشارة الى جهة وحدة اعتبر ضبطها كما هو
المتبادر لا ما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة من علوم اذا اشتركت المذكورة وان
كان جهة تضبطها الا انها لم يعتبر لعدم كونها في امر يعتد به هذا كلام تحقيق لا ريب فيه
الا انه مبني على ان المراد بجهة الوحدة الامر الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء
امكن بسببها عدها شيئا واحدا اولا ولا شك انه لا يوجد على هذا كثرة لا تضبطها
جهة وحدة ومما يقضى منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان
قوله تضبطها قيد واقعي لا احترازي اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة فافهم
وقد اورد المتصدون لشرح الكتاب على قوله من حق كل طالب كثرة انه لا يفيد المقصود
وهو ان من حق كل طالب الفن المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها
مهملة في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود وهو ظاهر واستصعبوا الامر
فيه فتشبثوا تارة بان التنوين في الكثرة للعموم كما في تمرة خير من جرادة وتارة بان
المهملة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الاخر والحق

واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافته الى الكثرة
لمجرد تعيين المضاف من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا او عدما اما اذا اعتبر دخول
السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان يعتبر الاضافة مقدما على السور ليفهم المعنى ان
من حق كل ما يصدق عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب الكثرة على قياس كل رجل يأتيني
فله درهم لافاد المقصود افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق اذ انا الى التمسك
بحبل التوفيق فلا تصغ لما اوردوا فانه وقع اولا من وقع فيه من قلة التدبر وتبعهم
الباقون لما نفهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فلبئس ما كانوا يصنعون
لو كانوا يعلمون وبالجملة المقصود انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها
ضبطا معتبرا ان يعرفها اي تلك الكثرة المطلوبة بتلك الجهة اي يتصورها بخصوصها
بتعريف ماخوذ من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة
ويكون بحيث يمتاز عما عداها فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الكلي
اذ الكثرة لكونها جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ومفصلا بالاحاطة
بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا على تقدير امكانه لا يكون الا بعد الشروع في تلك
الكثرة وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله
ويحصل الشعور بها اي العلم الاجمالي بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة
قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة والشروع في الشيء التلبس به وبجزء منه فضمير بها
راجع الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال الضمائر الاخر لكن قوله بتلك الجهة يحذو في

اعتمادا على ما سبق ذكره او الضمير للجهة والباء سببية وصلة الشعور مقدر وهو قولنا بتلك
الكثرة وامر التفكيك سهل وانما كان تصور الكثرة المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة
من حق كل طالبها اذ لولاه فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو
الشيء وتوجه النفس نحو المجهول من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل
بوجه شامل لها ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه فعلا اختياريا لا يتصور بدون
ارادة يتعلق بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها بحيث يمتاز عما عداها بل بوجه عام
لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم يتميز عنده الكثرة عن غيره فلا يتحقق ارادة يتعلق بخصوصها
فيمتنع الطلب بخصوصها ولئن اندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك الوجه العام ان حصل
ولغيره فعسى ان يؤدي الطلب الى غيره فيفوت ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه واما ان
يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك الجهة بل يتصورها واحدا من تلك الكثرة بخصوصه فيتعسر بل
يتعذر لكثرتها بل عدم تناهيها فعلى هذا التحقيق قوله حتى يامن اي الطالب من فوات شيء ما يعنيه
وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة ويامن عن صرف الهمة وتضييع الزمان الى ما لا يعنيه وهو ما
لا يكون منها فيكون كمن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة للامر الثاني فيرد ان المناسب
اما ذكر فوائد جميع الاقسام او الاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التفصي والخلاص عن
التعسر بل التعذر اذ النفي والاثبات في الكلام المقيد يتوجهان الى القيد وهو ههنا قوله بتلك
الجهة الا ان يقال اذا تعذر تصور كل بخصوصه يكون اوقاته مصروفة في شرط الطلب الذي
هو تصور المطلوب فلم يحصل بعد فلا يتصور الفراغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ما يعنيه وهو

وهو المطلوب ويضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط المطلوب واذا تصور فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل
الشرط فيصرف الباقي من زمانه في تحصيل المطلوب او على تحصيل الشرط فيتقاعد الطلب بعد الشروع فيفضي
الى الفوات والضياع بالجملة فائدة الامر الثالث ايضا يفضي الى الامن من الفوات والضياع
واما بيان حصول الامن من الفوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان
من تصور مثلا علما برسمه فقد يتمكن ممكنا تاما من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه ام لا بواسطة
حصول مقدمتين كليتين حاصلتين من طرد التعريف والعكس بان يجمعها الصغرى سهلة الحصول
له مطلوبه فبذلك عالم من سلك طريقا لم يرث هده لكن عرف اماراته فانه على بصيرة في سلوكه
ومن حق ذلك الطالب ايضا ان يعرف غايتها اي يصدق بفائدة مختصة بها في اعتقاده لكونها
معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة بالنظر الى مشقة توصله في تحصيل تلك الكثرة فيصدق بان
الشيء الفلاني فائدتها سواء كانت ذلك التصديق جازما او غير جازم فالموقوف ههنا لكونه
بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب في قوله ان يعرفها بل اعادة بينهما على ذلك
وانما كان التصديق بتلك الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لولا التصديق بفائدة كذا فاما
ان لا يصدق بفائدة فيه فيستحيل اقدامه عليه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا
لا يمكن بدون التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكن لا يصدق بما يختص بها بان
يصدق بان لها فائدة ما على الوجه الكلي فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا يترجح شيء مما يؤدي الى
ما سواه لحصول تلك الفائدة من طرفها فانبعاث الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد
ترجيح بلا مرجح او يصدق بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق بما هو معتبر بان يصدق بان لها

فائدة تختص بها فلا ينبعث منه شوق اليه الى واحد بخصوصه دون واحد لان اصل الفائدة
مشترك بين جميع الافعال ومجرد الاختصاص ليس امرا شوقيا ينبعث النفس لاجله اليه دون
غيره واذا كون تلك الفائدة مترتبة عليها في الواقع ومشابها فانما هو ليزداد الطالب بعد
الشروع جدا اى جده وجهده على انه يتميز ويثبت طالبا اى سروره وتلذذه لوجدان ما يتمناه
ويعتقد حصوله مما شرع فيه ولا يكون سعيه وكده عبثا بلا فائدة في نظره او عرفا اذ لو اعتقد
بما لا يترتب عليه فربما زال اعتقاده في اثناء سعيه لعدم وجدان المناسبة بين ما اعتقد ترتبه
وبين ما حصل له فيصير عبثا بلا فائدة في نظره فيتبع الفتور في سعيه ولو اعتقد بما لا يعتد به
مما يترتب عليه لعله الوف كده فيه عبثا وبذلك يفتر جده ويضعف همته فالعبث ما لا يترتب
عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به ثم اعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهو من
حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية ومن حيث انه ايضا يترتب عليه وثمرته ونتيجته يسمى
فائدة فهما متغايران اعتبارا او يعمان الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائدة منها ان كانت
حاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل على الفعل يسمى غرضا ومن حيث
ان صدور الفعل لاجله يسمى علة غائية فالغرض والعلة الغائية مختلفان ايضا اعتبارا ومنها
ما لا يكون كذلك كالعثور على كنز لمن لو بنى اى زيادة صديقه وافعاله تعالى من هذا القبيل فانها
فوائد جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير معللة بالاغراض عند اهل المحقق كما بين في موضعه فالمراد
بغاية العلم غاية تدوينه ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية دعت المدون الى تدوين العلم
واعلم ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعية موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلوم

من العلوم المدونة ليحصل له زيادة تميز للمطلوب عن غيره وزيادة البصيرة في شروعه لان تمايز العلوم
في ذواتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت
من العلوم المدونة لتم تفصيله بلا كلفة واستقام توزيع قوله جرى على عادة العلماء في حصر الفن
وما يقال من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة الملزوم اذ بالتصديق
بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فرد وبانه مع كونه حملا للعبارة على خلاف
ما يتبادر منها لا بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة لكون الكثرة اعم من العلوم المدونة
وغيرها وبانه لا ملازمة لكونه لا يحصل المعرفة برأسه الشارح اليها بجواز ان يعرفها بجهة وتحقيق
بغايتها ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلث والقول بان الاولين مذكوران ه
جري لا يسمن ولا يغني من جوع واعلم ان المقصود الاصلي ههنا انه جرى على عادة العلماء في اول تصانيفهم
على تقديم الشعور بتعريف العلوم لا اوجه لان كل علم كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية او عرضية
وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه ان يعرفه بها
لكونها نظرية يحتاج الى البيان فجرى عادة العلماء اه فقوله من حق طالب كثرة اشارة الى الكبرى
فلم رعاية لطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم في قوله ولان لكل من العلوم المخصوصة اه فقوله
كثرة اى مسائل كثيرة فلم لا يلائم قوله فيما سيجيء باعتبارها تعد مسائله باضافة المسائل الى ضمير العلم
ولو قال باعتبارها تعد مسائلها على واحد الكل ان اولى تضبطها اى تلك المسائل الكثيرة جهة وحدة
وتصيرها شيئا واحدا بعد ما كانت متعددة في انفسها ومتكثرة في ذواتها فتلك الجهة اما امر ذاتي
على ما اختاره بقوله ذاتية فهو مرفوع على انه صفة لجهة وحدة [illegible] واما امر عرضي على ما يسمى العنصر

في وجود باعتبارها راجع الى الجهة الوحدة الذاتية وتقديم الصفة لاهتمام لا للحصر او الحصر اضافي لا حقيقي
بالنسبة الى غير جهة الوحدة فانه باعتبار كل من الجهتين يقدم مسائل الكثيرة على واحد اذ جميع المسائل جميع العلوم
بحث راجعة في انها تصديقات والحكام بامور على اخرى ومع ذلك لم يعد على واحد او لم يستحسن افراده
بالتدوين والتعليم بل صار طائفة وعد كل طائفة على حدة وليس ذلك الا بواسطة امر ارتبط
به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان
يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد او غايته بان يكون مسائله في افادته لجهة الوحدة الذاتية
هي الموضوع لكونه امرا ذاتيا لا كون تلك الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارض
لها فلا يكون امرا ذاتيا فان قلت من حيث قال وهي اي الجهة الوحدة الذاتية كونها اي تلك
الكثرة باحثة البحث في اللغة التفحص والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على معان ثلث
الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية والسلبية بالاستدلال والثالث
حمل الشيء على الشيء واثباته وهذا هو المراد في توقيف الموضوع وبينه وبين الثاني عموم من وجه
والمراد بكون الكثرة باحثة عن البحث واقعا فيها لان نفسها باحثة وهو ظ عن الاعراض الذاتية
لشيء واحد اي عن الاحوال المستندة الى ذات شيء واحد اما بلا واسطة شيء كما في العرض الاول
او بواسطة امر يساويه كان او مرجحا فكلمة عن داخلة على المحمول ويجيء زيادة تحقيق لهذا
الكلام في كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احواله
فان قلت ما حصر واجهة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان المحمول ذاتي ايضا فيصلح ان يعتبر
سببا للوحدة باعتبار كون محمولات المسائل الكثيرة راجعة اليه كما قيل محمول العلم ما ينحل اليه محمولات

فقط لا فيما سبق من المقالة فافهم

محمولات مسائله قلت نعم لكنهم لم يعتبروا المحمول في جهة الوحدة لكون المقصود من العلوم بيان احوال
الموضوع في المحمولات صفات تطلب لذوات الموضوعات ومن ههنا تسمعهم يقولون تمايز العلوم
بتمايز الموضوعات بان يبحث في هذا الفن عن احوال شيء واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن احوال
شيء آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع المحمولات الى شيء واحد في تمايزه ولانه
لو اعتبر التمييز بالمحمول لكان علم واحد علوما جمة كاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت
بين لنا وجه قولهم العلم هو المحمولات المنتسبة قلت كانه تنبيه لبيان ان المقصود في العلوم نسبة
المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها فتعبير سواء كان وحدة وكذا الشيء الواحد الذي
وحدة حقيقية كالعدد والموضوع لعلم الحساب او اعتبارية بان يكون اشياء متعددة متناسبة فيها
في امر واحد اما ذاتي كانواع المقدار المشتركة في تعلم الهندسة وكالكتاب والسنة والاجماع
والقياس المشتركة في الدليل الذي هو جنسها لعلم اصول الفقه او عرضي كموضوعات مسائل
الطب المشتركة في الانتساب الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وكالمعلومات التصورية
والتصديقية المشتركة في الايصال الى المجهول الذي هو غرض في العلم المنطق عند من
يقول موضوع العلم المنطق المعلومات التصورية والتصديقية واما عند من يقول موضوعه
المعقولات الثانية فهو واحد وحدة حقيقية كذا قيل وفيه بحث وتفصيلها اي جهة وحدة عرضية
وهي الامر الوضعي الذي يسبق منا الوعد اليه لكن هذه الجهة تتبع الجهة الاولى الذاتية في انها
تعد باعتبارها ايضا تلك الكثيرة علما واحدا لكن الاولى لكونها امرا ذاتيا لها فضل ورجحان
على الثانية لكونها امرا عرضيا على ان الغايات تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات

في لكونها جزءا من العلوم فللغاية تبعية للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك الامر الوضعي للعلم بجهة
الوحدة الوضعية لكونها اي تلك الكثرة آلة في العلوم الآلية كالنحو والمنطق مثلا والآلة هي الواسطة
بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار في وصول اثره الذي هو المنقطعية الى الخشبة
واستتباعها اي تلك الكثرة غاية واحدة اي كونها منشأ ترتب فائدة وقد تحمل عليه ايضا حيث فسر
جهة الوحدة الوضعية باستتباع الغاية وهي نفس الغاية ثم اعلم ان الآلية وان كانت مختصة بالعلوم الآلية
التي تكون آلة لتحصيل شيء آخر غير مقصودة في نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بها دون غيرها لان
علم الكلام وغيره الاول غاية وفائدة يترتب عليه لكن العلوم الغير الآلية وهي ما لا يكون في انفسها آلة
لتحصيل شيء آخر بل كانت مقصودة بذواتها غايتها حصولها انفسها واما الآلية فغايتها حصول غيرها
فان قلت فعلى هذا لا يكون غاية العلوم الغير الآلية جهة وحدة عرضية لها لعدم خروجها عنها على ان
غاية لنفسه غير معقول اذ غاية الشيء علته ولا يتصور كون علة الشيء نفسه قلنا الفائدة الاعتبارية
كافية للعلية والخروج فان قلت بين لنا ما هي فان الامر قد اشتبه علينا قلت فاسمع لما نقول
فان الغاية تكون بحسب وجوده الخارجي علة لذي الغاية وبحسب وجوده الاصلي فاللازم من تلك العلوم
التي هي موجودات ذهنية وصور عقلية باعتبار وجودها في الذهن لابد وان تكون بتصورها
لما اذ تصورتها قبل تحصيلها علة لتحصيلها باعتبار وجودها في الذهن بذواتها لما اذا
حصلتها فانها تكون حاصلة بذواتها في الذهن ولا شك في تغاير الاعتبارين اولا ثم قالوا ولا
يخفى ما فيه ومعنى ان معلول الجهة الغير الآلية انفسها ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليه هو انفسها
لا غير فلا اعتبار اصلا وبالجملة لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ذاتية او

لا غاية العلوم

او وضعية وهي عادة العلماء العادة هي الفعل الاختياري الذي دام وقوعه او اكثر واذا قيل تسمى
نادرا في اول تحصيلهم على تقديم ما يفيد الشعور والمعرفة الاجمالية بحال العلم موقوف بتعريف العلوم
ورسمها في مفتتح تحصيلهم باحدى الجهتين في صلة وهي عادتهم على تقديم رسم العلم باعتبار احدى الجهتين
على المقاصد ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه
ويكون تعلق قوله بتعريف العلوم بتقديم الشعور بتقدير المضاف اي وهي عادتهم على تقديم بيان غايتها
وكذا قوله وموضوعها يكون عطفا على تعريف العلوم ليحسن ترتيبا وتقدير ذلك المضاف اي وعلى
تقديم الشعور بتلك المسائل ببيان غايتها وموضوعها وعطف على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق
يستلزم ان يكون الباء صلة للشعور المحذوف تمحل وتلك دون العلماء حيث جرت عادتهم في مفتتح
تحصيلهم على تقديم رسم العلوم باحدى الجهتين وبيان موضوعها وغايتها على الشروع في مسائلها كيلا
يكون المتعلم كمن ركب على متن عمياء وخبط خبط عشواء في الشروع في الشيء الملتبس بحيث يمتاز بها عن التقليد
بتحصيل الكل اذ لا يقال لمن خرج من داره بقصد السجدة انه شارع في سفر الهند مثلا واما تعريفهم موضوع الفن
كتعريف الغاية الكلية فلكونه من المبادي التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع
اذ الموضوع قد يتوقف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن بتقرير ان كنت ذا فطنة ولما ان يسلك المسالك
المسلك المتعارف فيما بينهم روما منه الى الايجاز فقوله مقتصرا على الرسم بوصف المنطق باعتبار الجهة
الاولى الذاتية المنطق اي المفهوم الكلي الاجمالي ذات مع جميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ
المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسماء العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المخصوصة الجزئية
وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكة اي صحة مرارا وتلك الادراكات والتصديقات

الى الكيفيات الذاتية

ومفهوم كلى اجمالى شامل لجميع تلك المسائل والثلثة الاول لا تقبل التعريف بالطريق المعتاد

وانما يوصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع بالاعتبار الرابع والمنطق فى اللغة مصدر كالنطق

يقال لصوت ذو حروف يفهم منها المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول

باسم المنطق الظاهرى والثانى بالباطنى ولما كان يتصور كلا معنى المنطق بهذا الفن اشتقاقه

من الفن وسمى بالمنطق فكان مبنى النطق ومدده ومنبع باداء مفهوم كلى اجمالى يفصله قوله

على اى باصول وقوانين يبحث فيه عن الاعراض الذاتية وهو التى يرجع لحمولها على الشىء اللاحق

له اما لذاته بلا واسطة فى الوصف اى لا يكون هناك امر يعرض العارض بالحقيقة وبواسطته

يعرض للموصوف فلا يكون هناك عروضان بل وصف واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات

والى الموصوف ثانيا وبالعرض كما اشتهر فى الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة بلا واسطة

وفى لسانها بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة فى الوصف فالمعتبر فى الوصف الاول هو انتفاء

الواسطة فى الوصف دون الواسطة فى الثبوت التى هى ام ما يكون سببا لثبوت الاوصاف

يثبت الشىء الثابت لهذا السبب او لم يثبت بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية

للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدأ الفياض وهو واسطة فى الثبوت وما يفهم من الكاشية

انتفائها

الصغرى للعلامة الكبرى من ان المعتبر فى الوصف الاول هو انتفاء الواسطة فى الثبوت فمحمول على انتفاء

وصف الواسطة فى الوصف اولا مرية ويكون بواسطة الشىء ادكفى بالاول اى لا يكون هناك

واسطة فى الوصف منصوصا اولا بالذات وبالموصوف بتبعيته اشترطا ان يكون ذلك الواسطة

جزءا كان او خارجا على ما هو التحقيق فالوصف الذاتى ما يستند الى الذات اما بلا واسطة كما فى الاقسام

٧ كما فى الوصف الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة

فى اللاحق لا مرية فيه واما ما يلحق الشىء بواسطة الامر الاعم جزءا كان او خارجا كالحركة للابيض

بواسطة كونه جسما او بواسطة الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا او المباين كالحرارة

اللاحقة للماء بواسطة النار فتسمى اعراضا غريبة لانها لا تستند الى الذات فيجب ان يقال

اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ اللائق فى العلم ان يبحث فيه عن الآثار

المطلوبة لان لكل شىء استعدادا مخصوصا يترتب عليه بسبب ذلك الاستعداد آثار مخصوصة تسمى بالآثار

المطلوبة فى العلم لكونها عارضة لموضوع فى الحقيقة واما الآثار المترتبة بسبب استعداد غير مختص

به كالاعم او الاخص او المباين فتقييد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح او تم التعريف بدونه

لما ليس فى العلم ما يبحث عن عوارضه الغريبة حتى يحترز فيما يبحث عنه فيخرج بقيد الذاتى فيكون قيدا احترازيا

ومما ينبغى ان يعلم ان المراد بالبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية للشىء ان يرجع البحث فيه اليها

بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى له او يجعل نوعه موضوع المسئلة

ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى لذلك النوع او ما يوصله لاجل ذلك بشرط ان لا يتجاوز عمومه موضوع العلم او

يجعل عرضه الذاتى او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه الوصف الذاتى او الاعم بالشرط المذكور

فقال يرد بان الوصف الذاتى بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضيات الذات او لوازمه

فيلزم ان يكون محمولات مسائل العلم اعراضا ذاتية لموضوع العلم بل يلزم من العبارة ان يكون لموضوع

ذلك هو موضوع العلم اذ المطلوب البحث عن الاعراض الذاتية للشىء فى العلم حمل الاعراض الذاتية فيطلب

ذلك الشىء الذى هو موضوع العلم ولما كان الاول ليس كذلك اذ مسائل العلم محمولها ومحمولاتها

ومحمولات اكثر مسائلها اخص من موضوعاتها وموضوع اكثر مسائلها اخص من موضوع العلم فقوله يبحث

في العلم عن الاعراض الذاتية لموضوعه مجاز وحصل ما ذكرنا فخذ ما قلنا لك وما يقال من ان الاعراض الذاتية

هو اثبات ما علي الاطلاق او علي سبيل التقابل اذ لم يحتج ذلك الشيء في لحوقه له الى ان يصير نوعا

مخصوصا متهيئا لقبوله كالحركة والسكون بالنسبة الى الجسم يرد عليه ان المحمولات الكثيرة من مسائل العلوم

كانت ثابتة على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج في لحوقها الى ان يصير نوعا معينا فلا يكون عرضا

ذاتيا ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر باطراف المرام لكونه مما تزل فيه اقدام الافهام

وبعد بقي ابحاث طويناها على عزم ان لا تنفتح قلب المتعلمين وتتعب فيه المحصلين فعلم من هذا التحقيق

ان كلمة عن في قوله عن الاعراض الذاتية داخلة على المحمول والمقصود ان علم يحمل فيه الاعراض الذاتية

للتصورات والتصديقات عليها والمراد المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالمعلومات التصورية

الامور الحاصلة صورها في العقل في الاذهان والتصديقية ما يحصل ادراكها علي وجه الاذعان

كونها النسبة اولا وقوعها المدركة على وجه الاذعان معتبرة تلك المعلومات من حيث نفسها اي نفس

تلك المعلومات في الايصال اي في الايصال العقلي الى تحصيل المجهولات تصورية او تصديقية فقوله من

حيث نفسها ظرف مستقر حال من التصورات والتصديقات او صفة لها كما في قولنا الانسان

من حيث هو هو والماهية من حيث هي هي اذ المقصود ان التصورات والتصديقات بما ليس مطلق

موضوع المنطق بل ماخوذة ومعتبرة من حيث نفسها والسر في ذلك انه لو كان البحث عن احوال

المعلوم مطلقا يلزم ان يكون جميع مسائل جميع العلوم من المنطق اذ لا يبحث في علم الا عن

حال احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية

فلا بد من التقييد ثم ذلك القيد هو نفسها في الايصال اي صحة كونها موصلة او ما يتوقف عليه الا

الايصال

نفسه

لان الايصال وما يتوقف هو عليه اذ من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في المنطق المطلوب

اثباتها بالبرهان فانهما محمولات مسائل المنطق لكونها راجعة الى الايصال وما يتوقف

هو عليه فالايصال وما يتوقف هو عليه محمول الفن وهو ما يتحلل اليه محمولات المسائل فلا ينبغي

جزء من الموضوع وقيدا له وذلك لان الموضوع وقيده يجب ان يكون مسلم الثبوت في العلم فلا

يثبت الموضوع ولا قيده في العلم بل في علم اعلى منه حتى ينتهي الى ما موضوعه بين الثبوت كالموجود والسر

في ذلك ان حاصل العلم اثبات الاعراض الذاتية للشيء على ما هو مفاد الهلية المركبة ولا شك

انها يتوقف على الهلية البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب ثبوت شيء له وما قيل من ان قيد

الموضوع الايصال المطلق والاحوال المطلوبة هي الايصالات الى جهة خاصة فيه بان الايصال

الى جهة اخص من موضوع المنطق فلا يكون مطلوبة بالبرهان اذ المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة

والاعراض الذاتية كما عرفته وقال الصغير في نفسها راجع الى الاعراض الذاتية فان الموصل وغيره

وان كان هو المعلومات لكنها ما لم تتصف بتلك الاحوال لا تصير موصلا ولا جزءه فان المعلومات

ما لم تصر جنسا او فصلا لا تكون جزء موصل وما لم تصر حدا او رسما لا يوصل الى الكنه ولا يحوم فلك

الاحوال مدخل في الايصال لما فيه من تضييع مقصد من الاشارة الى ان الموضوع حينئذ يأت بريء

مبين واعلم ان المراد بالمعلومات التصورية في هذا التعريف غير المعقولات الثانية لكن ذا يمكن

في ضبط هذه المعاني فانه فيها تشييد للمباني ولا تقصر في ذلك ولا تفرغ قلبك مما نقل من الاطناب

والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هو

المعقولات الثانية كما اشار اليه بقوله او المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات

الثانية مطلقة او التقسيم كذا اى هذه اما كذا او كذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لالتباس
والابهام حتى ينافى التحديد ولا على معنى ان له حدين حتى يقال ان الحد لا يقبل القسمة فخذها بقوة
ولكن فى ان كون المعقولات الثانية من الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده الذهنى اى ما
للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فى عروضه هذا هو المراد بقول من قال هى ما لا يعقل الا عارضا لمعقول
اخر فى الذهن سميت بها لكونها متعقلة فى المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى انه لا يمكن ان يعقل
معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان منشأ اتصاف المفهوم بالكلية
والجزئية انما هو الحصول العقلى فالجزئية ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل لعروضها للوجود المعين العينى بدل
وما اشتهر من ان كل ما حصل فى الخارج فهو جزئى معناه ان كل ما هو موجود فى الخارج فهو بحيث اذا حصل
فى العقل كان مانعا وجزئيا لا ان ما هو فى الخارج فهو من حيث انه فيه يعرض له الجزئية لا يقال فى كون
الكلية والجزئية من العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محل تامل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم
بحيث لو حصل فى العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين فالجزئية عبارة عن كونه بحيث لو حصل فى العقل
امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال العارضة للمفهوم فى نفس الامر لا فى الذهن اذ لا يتوقف
هذا على الحصول فى الذهن بل لا يتوقف على امكان حصوله فيه ايضا من شك الا ذلك انهم عدوا
ذاته تعالى المخصوصة المقدسة تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه يمتنع
الحصول فى الذهن ولانا نقول اتصاف المفهوم بهما فى نفس الامر وانما فى الخارج وهو مح بالضرورة
او فى الذهن فلخصوص الوجود الذهنى مدخل فى عروضهما لا بمعنى ان الوجود الذهنى قيد فى الموضوع
بحيث يصير القضية ذهنية بمعنى ان الوجود الذهنى مصحح للعروض ومصداقه فى الموضوع هو المفهوم من

من حيث هو هو بشرط الوجود الذهنى واما الاحوال التى لا مدخل فيها للوجود الذهنى وانما يوصف الشيء
فى الخارج كالحركة للجسم والاحراق للنار والاضاءة للشمس فيسمى لوازم الوجود وما لا مدخل لوجوده
لشيء من الوجودين بل كلما وجدت الماهية كانت متصفة به عارضة هى لها كالزوجية للاربعة فيسمى
لوازم الماهية فمعنى هذا قوله التى لا يحاذى على البناء للمجهول اى لا يوصف بها اى بتلك المعقولات
الثانية امر حال كون ذلك الامر موجودا فى الخارج صفة كاشفة للمعقولات الثانية مرادا بها
معناها الاصطلاحى اى المعقولات الثانية هى الاحوال التى لا يوصف شيء بها باعتبار وجوده
الخارجى بل هى من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب وجودها الذهنى على ان يكون النفى
راجعا الى القيد وهو قوله فى الخارج فلا ينتقض بالمعدوم المتعقل فى الدرجة الاولى لان المعدوم
المتعقل فى الدرجة الاولى مثل الهيئات الوضعية ليس من العوارض الذهنية للشيء لما تحقق
من انها انواع لافرادها الوضعية فهى ذاتية فلا يكون احوالا نعم العدم المطلق لا يعقل الا عارضا لغيره
فى الذهن وليس فى الاعيان ما يوصف به على ما فى حواشى شرح التجريد لكنه من المعقولات الثانية على ما قررنا
ثم قيل من ان قوله التى لا يحاذى بها امر لا يصح ان يكون صفة كاشفة والا لانتقض بالمعدوم المتعقل
فى الدرجة الاولى فكتس من الغفلة التامة عن تحقيق المرام او من قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وبما
جئناك به من بينة ظهر عليك ظهور نار القرى لبلا على علم ان المعقولات الثانية هى المعلومات
التصورية العارضة للاشياء باعتبار وجودها الذهنى سواء كانت تلك الاشياء معلومات تصورية
او تصديقية كمفهوم الكلى العارض لمفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارض لقولنا
الانسان كاتب فان مناط اتصافه باحتمال الصدق والكذب الذى هو مفهوم القضية

انما هو باعتبار حصوله في الذهن فان العقل يلاحظ اولا مفهوم قولنا الانسان كاتب ثم يقيسه
الى الواقع ويحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه او لا يطابقه كما انه يلاحظ اولا مفهوم الحيوان ثم يقيسه
الى زيد وعمرو ويحكم بانه صادق على كثيرين ومشترك وبينهما وهم بهذا قيل ان المعقولات
الثانية لوازم بينة بالمعنى الاعم فلا تغفل الى قوله قال ان المعقولات الثانية كالمعلومات
قسمان تصورية وتصديقية لموضوع المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واصناف
اعتبار الاحقيقة او على تقدير كون المعلومات واحد الضحقيقة والثاني كذلك فهذا الكلام
بعيد عن التحقيق بمراحل واذا وعيت ما تلي عليك من البينات فاستمع لما نتلو عليك من الايات
الكبيرة التي توضح لها المعقولات الثانية اعني مروقتها [illegible] معقولات الاولى لتعقلها
في الدرجة الاولى فهي مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئي تحت الكلي كمفهوم الحيوان
المندرج تحت مفهوم الجنس والانسان تحت النوع وللمعقولات الثانية احوال منها ما يشتمل
ويسري الى المعقولات الاولى وليست هي مستقلة فيها ككونها موصلا وجزء موصل ومنها ما لا يشتمل
ولا يسري اليها بل يختص بها ككونها من العوارض الذهنية وكذا الى غير كلها فان من احوال الانسان
ما لا يستقل هو بل يتصف به باعتبار اشخاصه لكونه كاتبا وقائما وقاعدا وماشيا ومنها ما لا يسري
الى الافراد ولا يشملها ويختص به لكونه كليا ونوعا وعاما الى غير ذلك والمنطق لا يبحث فيها
عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات الاولى
المندرجة تحتها وبهذا لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده بقوله من حيث
تنطبق اي تشتمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال الكلي على جزئياته اي

اي لا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية مطلقا بل عن اعراضها اللاحقة لها
من حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى فيجري عليها احكام كلية باعتبار المعقولات
الاولى فيسري تلك الاحكام وتتأدى اليها ويتوقف احكامها من تلك الاحكام الكلية عند مساس
الحاجة اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا الكلية المشتملة
على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الكتاب مثلا
يحكم على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف عليه الايصال من المحمولات مما له
راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال فيتوقف به حال الحيوان الناطق والحيوان من
مست الحاجة اليها اذ الموصل انما هي الطبايع المتصورة من حيث هي هي فيضم القضايا الكلية المشتملة
على تلك الاحكام الكلية الى صغرى سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد تام
يوصل الى الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه وقولنا ان
العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول والشكل الاول ينتج ينتج انه ينتج لكن ينبغي ان يعلم
ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا يكون الموضوع الذكري في مسائل المنطق معقولات
ثانية وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهومها فان مفهوم المعلوم التصوري معقول ثان
كمفهوم الكلي وان من قال موضوعه المعقولات الثانية لم يرد انها ما صدق عليه مفهوم المعقول الثاني
كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك ولم يرد انها موضوع الفن مطلقا بل باعتبار
نفعها في الايصال اذ من احوال المعقولات الثانية ما يعرض لها لا باعتبار نفعها في الايصال
كونها تسري وتتأدى الى المعقولات الاولى لكونها محمولا وممتنعا مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق

في التعريف الاول لكن لا نزاع لاحد في كون محمولات المسائل المنطقية معقولات ثانية ثم تشكك
اليه انهم قالوا القضايا المستعملة في المنطق كلها ذهنيات وهي القضايا التي يكون الحكم فيها مخصوصا
بالافراد الذهنية ومعنى قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج التي يحصل ان يتصف بها امر خارجي
وجودي اي ما في الخارج فهو ايضا صفة كاشفة للمعقولات الاولى فيندرج فيه الاحوال الخارجية
ولوازم الماهية وكذا يندرج الاضافات اذ الاتصاف بها انما هو باعتبار الوجود الخارجي سواء
قيل بتحققها في الخارج او لا وكذا العدم والتعقل في الدرجة الاولى كمفهوم العنقاء اذ يمكن ان يتصف
الموجود الخارجي كيف وقد عدوه من اقسام المحمولات الافراد واعلم انهم عدوا الشيئية والوجود
والامكان ونظائرها من الماهية والامتناع والعدم من المعقولات الثانية وقال العلامة الشريف
في حاشية التجريد ما حاصله ان الشيئية المعدودة من المعقولات الثانية هي الشيئية المطلقة فان
ما وجد في الخارج فهو اشياء مخصوصة والخلخلة في وجهك ان الحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج
وما وجد فيه حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون من المعقولات الثانية لان الحيوانية ليست محالا
الا عارضا لغيره فان قلت هو جسم حساس وهو ما يفتقر في الوجود دون الاضافة قلت لا يلزم
من الافتقار الى الاضافة في التعقل ان لا يعقل الا عارضا لغيره لا الخلخلة وبهذا لا يقال ان الشيء
والممكن والوجود ونظائرها كيف يعد من المعقولات الثانية مع وجودها في الخارج كيف
وقد قسموا الموجود الى الموجودات الخارجية والذهنية وكذا الشيء لانا نقول المراد مفهوم المعقول
الثانية وعارضة في ضمن حقيقة الاشياء في العقل لا ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحمل
عليه مواطاة فيكون باعتبار ذلك الحصص من المعقولات الثانية وباعتبار ان له فرد موجود في الخارج

خارجيا صرح به العلامة الدواني وبقوله في تعريف المنطق باعتبار الجهة الوحدة الثانية
المنطق قانون بل قوانين لان كل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الكتاب كما اشتهر
فاطلاق القانون على المنطق لتعبيره الضابطة الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها
في جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد بمنزلة قانون واحد والقانون في الاصطلاح قضية
كلية يستنبط منها احكام جزئيات موضوعها اي يتوقف منها القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها
بان يجعل موضوع تلك القضايا المحكوم عليه بموضوع تلك القضية ويجعل صغرى وتلك القضية
الكلية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القانون امر كلي ينطبق على جزئياته وهذا ولتسمى تلك القضايا
فروعا واستخراجها من تلك القضية يسمى تفريعا لكن يقال الشكل الاقوى بان مسائل العلوم موجبات
حملية كلية حكم بان محمولات العلوم كليات فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة
علاقة بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود تلك الجزئيات في حملية السوالب
والشرطيات اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذا
هو المراد بقولهم السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالموجبة تستدعيه والا فالموجبة الكاذبة ايضا
لا تستدعيه واما الشرطيات فلانه لا موضوع لها حتى يكون لها جزئيات فالمسائل التي
يتراءى من ظواهرها انها شرطية او سالبة فمؤولة كما وقع في عبارات النحاة ان كان
المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام فالواجب تقديمه ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
لهذا اسميت هذه القضية الكلية قانونا لانه في اللغة اسم للمسطرة والى معنى التوسل
الى تحصيل الامور المتكثرة على الاستقامة وقد يقال لها ضابطة لانها تضبط احكام المتكثرة

اي بتلك القضية الكلية مد

الى هي جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار انها اصل تلك الاحكام ومنشأها
وقاعدة كانها قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا اغصان وفروع لها فهو قانون يعرف
بالفعل ومتفصلة صحيح الفكر الجزئي الوارد على المفكر الناظر في مادة مخصوصة وفاسده لكون
الفكر المطلق موضوعا لتلك القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكفي الفطرة الانسانية لمعرفة
صحة الافكار الجزئية وفسادها والا لما وقع الخطاء عن العقلاء القائلين للحق الهاربين عن الخطاء
والغلط وضبط الافكار الجزئية ومعرفة احوالها والبحث عنها متفصلة متعسر ومتعذر
لكثرتها بل لعدم تناهيها اذ الافكار الجزئية تزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص
في المقصود الاصلي معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هي المقصود للناظر المفكر لكن
لما لم يتيسر للقوم البحث عن احوالها مفصلة لما ذكر وضعوا قضايا كلية فحكموا فيها على جميع
جزئيات موضوعها واثبتوا لها محمولات بدلالة فصارت قضايا كسبية لموضوعها
المعلومات من حيث انها موصل ومحمولاتها اعراض ذاتية ليتوسل بتلك القضايا الى معرفة
تلك الاحوال المقصودة واستخراجها من القوة الى الفعل عند الحاجة اليها في المنطق قوانين
متعلقة بالاكتساب يتوقف منها صحة الافكار الجزئية الواردة على المفكر انه اذا فكر فكرا لا
يتزن بهذا الميزان فهو فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا سمي هذا العلم ميزانا فا
لمنطق وان وضعت آلة للعلوم الحكمية لكن لا يختص آليتها بها ولا اختصاص لها في نفسها
بعلم دون علم كيف ما هو علم آلة وافتقار كل علم اليه بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع [illegible] غير
العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله على وجه الصواب الى استعمال

ثم التعدد عدم كفاية الفطرة الانسانية [illegible]

لقد ابادت بهم والوفق شكر الله

المنطق فان وقع بدونه فهو نادر ومن ههنا لقب بالآلة الاداة ولقد وقعت الفقرة الا
هواء الى ان قلم المنطق [illegible] على كل [illegible] والفكر عند المتقدمين مجموع الحركتين وكثير المطلوب المشعور
كون المعلومات لتحصيل مبادئ مناسبة ونهايتها حصول المبادي ووكثير المبادي الى المطلوب ترتيب تلك
المبادي ونهايتها حصول المطلوب وعند المتاخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية لكن ذهب الامام
الرازي الى ان الفكر هو الامور المرتبة لكن الفحول لم يتلقوه بالقبول وان وافق القول باشتمال
التعريف على العلل الاربع فللفكر مادة هي الامور المعلومة وصورة هي الهيئة الاجتماعية اي
لتلك الامور وصحته استلزامه للمطلوب وهو موقوف على صحة المادة والصورة معا اذ لو فسدتا او فسدت احداهما
فسد الفكر ولم يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة وصحة الصورة كونها جامعة لشرائط المعتبرة
في باب الايصال والمتكفل لتحقيق هذا الامر الخطير كما ينبغي بالقياس الى الاذكياء والاغبياء انما هو هذا
الفن طوبى لمن لم يعد صفاءه وفي وبد طوبى اللهم اجعلنا من السابحين فيه والعاكفين دريته للتبلغ
الى مآربنا وكافة مطالبنا ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه مما
يعرفه بركة اراد الشارح ان يشير ان رحمه ايضا قد يكون منا قال الى معرفة موضوعه وغايته فقال
فاندرج في التعريف الاول الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية معرفة الموضوع على انه
اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة هي ان المعلومات او
المعقولات الثانية ما يبحث في المنطق عن عوارضها الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج هي انما
يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق
بموضوعية موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوعه

المنطق او موضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فالموضوع اما موضوع او محمول

فالتصديق بعلية ذات الموضوع من اجزاء العلم والتصديق بموضوعيته من مقدمات الشروع وتصوره

من المبادي التصورية ونحو مفهوم الموضوع اعني ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية لكونه

موضوع تلك القضية او محمولها فهنا امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا تكن من المشتبهين الى

اليقين حيث اعتواه والاكبين بخلطها وفي التعريف الثاني اي ادرج معرفة الغاية اي التصديق

بغاية الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب على الشيء

فهو غاية ذلك الشيء فيفيد ان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق فعلم ان المراد بادراج

التصديق بالموضوع والغاية في التعريف حصول التحكم التام على ذلك التصديق بواسطة حصول

مقدمة كبرى من التعريف صالحة لان تجعل احدى مقدمتي الدليل المستلزم اياه لا انه بمجرد التعريف

يحصل التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم اكتساب التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يتم برهان

على امتناعه ولما كان القدماء يذكرون في صدور الكتب ما يسمونه بالرؤوس الثمانية وكان

منها القسمة اي بيان اجزاء العلم وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع

وقته في تحصيل مطالبه اراد الشارح ان يذكر من تلك الرؤوس القسمة بحكم ان ما لا يدرك كله لا يترك

كله فقال ثم نقول لما كان الغرض من تدوين المنطق معرفة الافكار الصحيحة الفكر الجزئي

الوارد عليه حين النظر في مبادي معينة ومواد مخصوصة والفكر الجزئي اما لتحصيل المجهولات

التصورية او التصديقية اي المجهولات من جهة التصور والمجهول من جهة التصديق لان المطلب

هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق لان التصديق لانها قسم من العلم الذي عبارة عن

عن الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فالكتب بهما تحصيل لما حصل فالغرض من المنطق في الحقيقة

بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعي المجهول لكن كان بيانها على الوجه الجزئي متعذرا لكثرتها

وعدم انضباطها الا انه كانت تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه

الكلي ليتوصل الى معرفة الاحوال الجزئية حين تمس الحاجة اليها فلا جرم حصروا الافكار

الموصلة في النوعين احدهما الموصل الى المجهول التصوري وثانيهما الموصل الى المجهول التصديقي

ليتيسر لهم بيانها على الوجه الكلي المضبوط فكان اي حصل للمنطق طرفان يبحث في احدهما من احوال

الافكار الموصلة الى المجهول التصوري وفي الاخر من احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصديقي

فطرفا الفن طائفتان من مسائله يبحث فيهما عن احوال الشيئين او اشياء متناسبة فذلك الطرفان التصورات

والتصديقات اي احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والاخر المباحث المتعلقة

بالمعلومات التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق وبالعكس فالتصورات والتصديقات

بمعنى المتصورات والمتصدق بها هي المسائل بتقدير المضاف اي من طرف اجزائه وهو الموضوع

في المسائل ولكل واحد منهما اي من المتصورات والمتصدق بها او من الطرفين مباد وهي ما يتوقف

عليه ما يبدأ به في اوائل الكتب قبل الشروع في الفن لارتباطه به في الجملة فهو اعم من المقدمة

بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة ووفور الرغبة في تحصيله والمقدمة

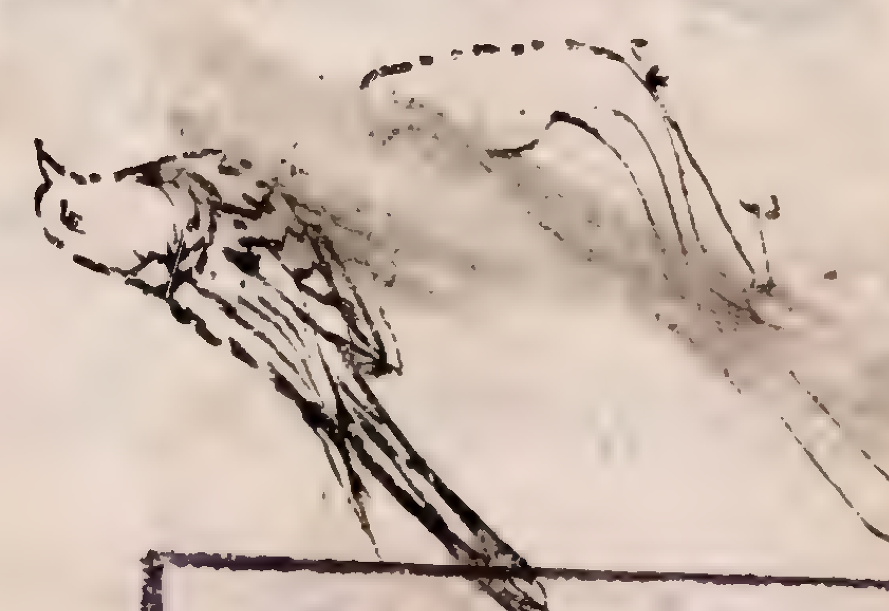
بمعنى ما يبين في تحصيل الفن فهو اعم من المبادي وقد يطلقون المبادي على ما يعد جزءا من العلوم

في قولهم اجزاء العلم ثلاثة الموضوعات اي حدودها والمبادي والمسائل ويريدون بها حدود

الموضوعات واجزاءها واعراضها والمقدمات البينة او المبينة هناك او في علم آخر

يتركب منها الأدلة المستعملة في العلوم لإثبات مسائلها وقد يطلق ما يتوقف عليه الشيء ذاتا أو تصورا
أو شروعا وهذا الجزء تمايبدو من العلوم لتناولها معرفة الغاية وتصوره بوجه ما أو رسمه ويطلق
على معنى آخر وهو المراد ههنا وهو ما لا يكون مقصودا بالذات في الفن على معنى أن لا يكون معرفة أحوالها
والنظر فيه مقصودا أوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وإن كانت المسائل المتعلقة
بها مقصودا أصليا من الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات الخمس
فإن معرفة أحوالها والنظر فيها ليست مقصودا أصليا من المنطق كما أن الكل منها مباد وكذلك مقاصد
كما قال ومقاصد فهي ما يكون النظر في أحوالها والبحث عن أعراضها مقصودا أوليا في الفن لترتب غاية
الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح والحجة فإن غاية المنطق التي هي العصمة إنما يترتب على معرفة
أحوالها إذ المقصود معرفة صحتها وفسادها لكونهما موصلين بلا واسطة بخلاف الكليات والقضايا
فإن النظر فيهما إنما هو لكونهما جزأين فكان بهذا الاعتبار أقسام أي أقسام الفن أربعة
المبدءين والمقصدين مبادئ التصورات أي المبادي الكائنة في جانب التصورات أي المباحث
المتعلقة بالمعلومات التصورية الكليات الخمس لتوقف القول الشارح الذي هو مقصود
بالذات عليها فهذه من الفن المباحث عن الكليات الخمس وأما المبادي فهي نفسها
لا مباحثها كما ظن ومقاصدها أي المقاصد في جانب التصورات القول الشارح أي أحوال الشارح
فهذه المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد نفسها لا مباحثها ومبادئ التصديقات
أي المبادي في جانب التصديقات أي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية القضايا
بأنواعها وأحكامها أي العكس والنقيض ولوازم الشرطيات وسميت بها أحكام القضايا

القضايا لأنها حكم على القضايا بأحكام باعتبارها فيقال القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة
جزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وإن صح ذلك وإنما أفردها
بالذكر مع اندراجها في القضايا لأنهم كانوا يجعلون الأحكام في باب مقابل لباب القضايا
ولما جعلها ههنا للمناسبة أراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع شمولها للأحكام فالحاصل
أن المباحث المتعلقة بالقضايا وأحكامها أي الموضوعات المذكورة في هذه المباحث
أنواع القضايا وأحكامها فلا يرد أنه لا يمكن التقابل بين القضايا وأحكامها لأن القضايا موضوع
حقيقي لهذه المباحث وليس أحكامها موضوعات حقيقية لشيء من المباحث ومقاصدها أي المقاصد
في جانب التصديقات القياس أي من حيث الصورة وأما المنقسم للصناعات فهو القياس من حيث
المادة فلا يلزم قصد المنقسم على الأقسام ولا التخلف في وهمك أن القياس مطلقا من مقاصد الفن
في جانب التصديقات وينظر في أحوالها بكلا الاعتبارين فلا وجه للتخصيص لأن مباحث الصورة
بلغت مبلغا كأنها المقاصد فقط لأن أحوال القياس من حيث الصورة لكثرتها جديرة بأن يكون مقاصد
وحدها وبأن يقصد في متن المبادي والمقاصد وبيان المراد من العبارات الفنية ههنا ظاهر
أن ما أورده بعض من يقتدى بشرح الكتاب فينبغي أن يكون وهو في سمت الصواب وإن
على ذكرنا تارة لكنه يبعد عنه أخرى [illegible] ولا يتبع الهوى بعد ما جاءك الحق فالحق أحق بالاتباع
وإن كان لسان النطاق [illegible] فلنقتصر على هذا القدر مصليا على خير البشر ولولا تراكم العلائق وتلاطم
العوائق لشرحت الكتاب [illegible] ورفعت الحجاب وبينت القشر واللباب على أن سلم المحصلين منقادا
وغاية متقاصرة فالحمد لله [illegible] ومصليا على رسوله [illegible]
بن مولانا صدر الدين القبادي رضوان الله عليهما [illegible]



صاحب این کتاب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ۱۲۵۷

